أنباء مصرية

الرئيس السيسي عقد لقاء مع ممثلي مجتمع الأعمال القطري لمناقشة فرص التعاون الاقتصادي

قمة مصرية ـ قطرية بالدوحة اليوم لبحث تعزيز التعاون الثنائي

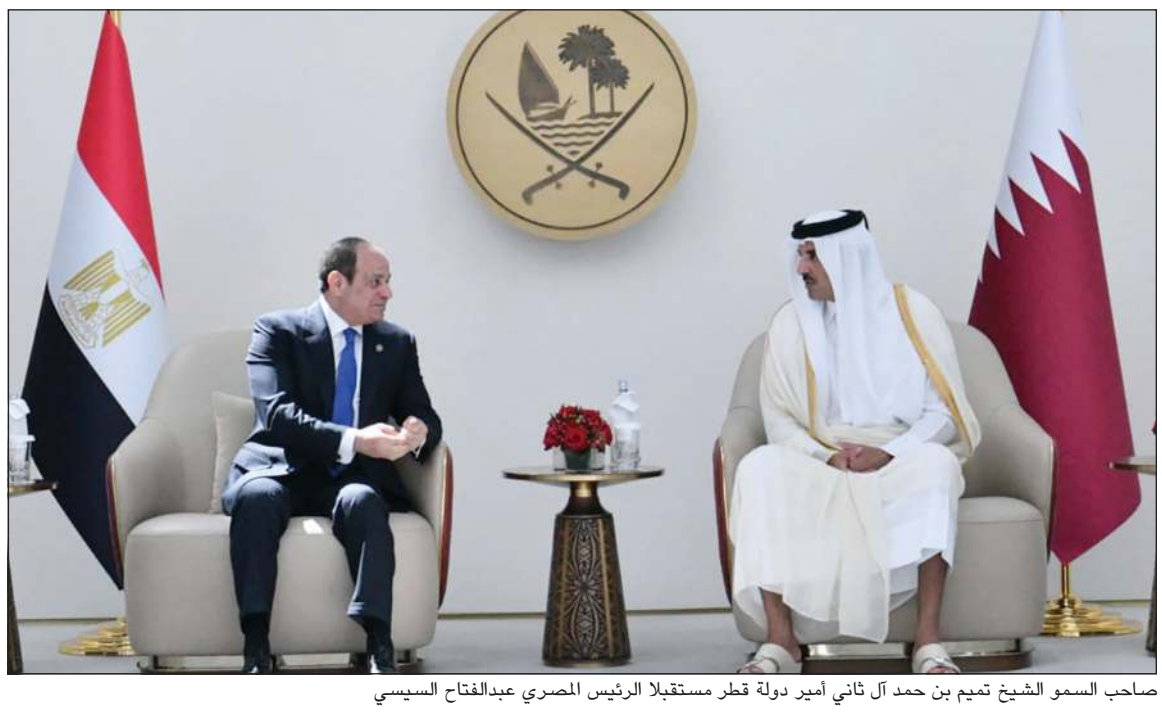
صاحب السمو الشيخ تميم بن حمد آل ثاني أمير دولة قطر مستقبلا الرئيس المصري عبدالفتاح السيسي

خديجة حمودة

يعقد الرئيس عبدالفتاح السيسي، وصاحب السمو الشيخ تميم بن حمد آل ثاني أمير دولة قطر، مباحثات ثنائية اليوم بالعاصمة القطرية الدوحة.

وستعقد أيضا مباحثات موسعة اليوم لمسؤولي البلدين بمشاركة الرئيس المصري وأمير دولة قطر.

وتركز المباحثات بين الزعيمين على سبل تعزيز التعاون الثنائي في شتى المجالات، ومناقشة التطورات الإقليمية، خاصة ما يتعلق بالقضية الفلسطينية والجهود المبذولة لوقف إطلاق النار في قطاع غزة.

وعقد الرئيس بالدوحة أمس لقاء مع ممثلي مجتمع الأعمال القطري لبحث فرص التعاون الاقتصادي.

وكان الرئيس عبدالفتاح السيسي قد وصل، أمس إلى العاصمة القطرية الدوحة، في مستهل جولة خليجية تشمل قطر والكويت، حيث كان صاحب السمو الشيخ تميم بن حمد آل ثاني أمير دولة قطر، في مقدمة مستقبلي الرئيس السيسي بمطار حمد الدولي.

وتأتي زيارة الرئيس إلى قطر تتويجا لما شهدته العلاقات بين مصر وقطر من تنام مطرد منذ عام 2021، حيث قام أمير قطر بزيارة القاهرة في يونيو 2022، ثم قام الرئيس بزيارة الدوحة في سبتمبر 2022، حيث تم التوقيع على 3 مذكرات تفاهم في مجالي الموانئ والشؤون الاجتماعية، بالإضافة إلى مذكرة تفاهم للتعاون بين صندوق مصر السيادي وجهاز قطر للاستثمار.

وبلغ حجم التبادل التجاري بين البلدين بنهاية عام 2024 نحو 205 ملايين دولار، بينما بلغ إجمالي الاستثمارات القطرية في مصر نحو 5,5 مليارات دولار.

كما يتوجه الرئيس السيسي عقب زيارته لقطر إلى الكويت، المحطة الثانية في جولته الخليجية، حيث تأتي هذه الزيارة تأكيدا على عمق العلاقات الاستراتيجية بين البلدين الشقيقين، وحرصهما المشترك على توسيع آفاق التعاون الاقتصادي والاستثماري.

ومن المقرر أن يلتقي الرئيس المصري في الكويت بشقيقه صاحب السمو الأمير الشيخ مشعل الأحمد، وسمو ولي العهد الشيخ صباح الخالد، والشيخ فهد اليوسف رئيس مجلس الوزراء بالإنابة.

مصر تسعى لإنشاء صندوق عقاري مع السعودية لتعزيز التعاون ببعض المشروعات

القاهرة ـ ناهد إمام

شارك م.شريف الشربيني، وزير الإسكان والمرافق والمجتمعات العمرانية، أمس الأول في جلسة حوارية لوفد الغرف التجارية السعودية، ومجلس الأعمال السعودي ـ المصري، وذلك في إطار الحرص على تعزيز التعاون المشترك بين مصر والسعودية، ودفع عجلة الاستثمار بين البلدين وزيادة آفاق التعاون المشترك في المجال الاقتصادي، خاصة العقاري بين البلدين.

جاء ذلك بحضور د.خالد عبدالغفار، نائب رئيس مجلس الوزراء للتنمية البشرية، وزير الصحة والسكان، والفريق كامل الوزير، نائب رئيس مجلس الوزراء للتنمية الصناعية، وزير النقل والصناعة، والسيد حسن عبدالله، محافظ البنك المركزي، وشريف فتحي، وزير السياحة والآثار، والسيد علاء فاروق، وزير الزراعة واستصلاح الأراضي، وم.حسن الخطيب، وزير الاستثمار، وم.محمد شيمي، وزير قطاع الأعمال العام، ود.إبراهيم صابر، محافظ القاهرة، وحسن بن معجب الحويزي، رئيس اتحاد الغرف السعودية، والشيخ بندر بن محمد العامري، رئيس مجلس الأعمال السعودي ـ المصري، بالإضافة إلى نخبة من رجال الأعمال والمستثمرين من البلدين.

وفي مستهل كلمته، رحب م.شريف الشربيني، بالوفد السعودي والحضور الكريم، معربا عن سعادته بالمشاركة في هذه المناسبة المهمة، ومثمنا العلاقات الثنائية الوثيقة التي تربط بين جمهورية مصر العربية والمملكة العربية السعودية على مدار التاريخ، وفي المجالات كافة.

واستعرض وزير الإسكان، التجربة العمرانية الفريدة التي تمت في عهد الرئيس عبدالفتاح السيسي، رئيس الجمهورية، على مدار الـ 10 سنوات الماضية، وتنوع الفرص الاستثمارية التي تمت إتاحتها في العديد من المدن الجديدة، مثل مدن الجيل الرابع ومنها العاصمة الإدارية الجديدة والعلمين الجديدة، والمنصورة الجديدة، والفرص الاستثمارية المتواجدة في الأجيال: الأول والثاني والثالث من المدن الجديدة، وكذا فرص الاستثمار بالمناطق السياحية، مشيرا إلى سعي وزارة الإسكان إلى زيادة الاستثمارات مع المطورين والمستثمرين في مصر والأشقاء السعوديين، وكذا التطلع لمزيد من الاستثمارات مع الأشقاء السعوديين.

وأكد وزير الإسكان، حرصه الدائم على الوقوف على أي عقبات أو تحديات تواجه المستثمرين وسرعة تذليلها، إن وجدت، مشيرا إلى زيارته الأخيرة إلى العاصمة الرياض على هامش المشاركة في معرض «سيتي سكيب جلوبال»، وسعادته بالروح المميزة من المشاركين بالمعرض والمستثمرين على أرض المملكة العربية السعودية، بجانب بحث أوجه دعم المستثمرين بالبلدين في القطاع العقاري.

وأشار وزير الإسكان إلى أن وزارة الإسكان تسعى لإنشاء صندوق عقاري مصري ـ سعودي بمحفظة كبيرة من الأراضي والفرص الاستثمارية المميزة تحت ولاية هيئة المجتمعات العمرانية الجديدة وهيئة التنمية السياحية، للعمل على التعاون بشأن عدد من المشروعات المميزة داخل الدولة المصرية، كاشفا عن انه وبمناسبة هذه الزيارة، سيتم إنشاء إدارة داخل هيئة المجتمعات العمرانية الجديدة لمتابعة المشروعات المصرية ـ السعودية والمشروعات السعودية على الأراضي تحت ولاية الهيئة، بهدف مزيد من المتابعة والاهتمام بنجاح تلك المشروعات وتعظيم الاستفادة منها، وزيادتها خلال الفترة المقبلة.

«النواب» يقرّ نهائياً تعديلات المحاكم الابتدائية

القاهرة ـ مجدي عبدالرحمن

وافق مجلس النواب، برئاسة المستشار د.حنفي جبالي، خلال الجلسة العامة أمس، نهائيا علي مشروع قانون مقدم من الحكومة بتعديل بعض أحكام القانون رقم 93 لسنة 2015 إنشاء بعض المحاكم الابتدائية وتعديل اختصاص بعض المحاكم الابتدائية الأخرى، وذلك بعدما سبق الموافقة عليه في مجموع مواده.

وجاء مشروع القانون تنفيذا للالتزام الدستوري القائم في المادة (97) من الدستور بتقريب جهات التقاضي والعمل على سرعة الفصل في القضايا، باعتباره من موجبات صون حق التقاضي المكفول للكافة وبناء علي تغير التركيبة السكانية والتوزيع الجغرافي للمجتمع المصري بين الحين والآخر، ظهرت الحاجة الملحة الى إعادة النظر في توزيع اختصاص عدد من المحاكم الابتدائية على مستوى، فضلا عن الجمهورية، بما يتلاءم مع التقسيم الإداري للمحافظات وعدد سكانها، عدد القضايا المنظورة أمام كل دائرة، وبناء عليه صدر القانون رقم 93 لسنة 2015 بإنشاء بعض المحاكم الابتدائية وتعديل مسمى واختصاص بعض المحاكم الابتدائية الأخرى.

وتكمن أهمية تعديل الفقرتين الأولى والثانية من المادة 10 من القانون المشار إليه بإعادة توزيع الاختصاص بين محكمتي شمال وجنوب أسيوط الابتدائية، في ضوء التقسيم الإداري لمحافظة أسيوط وما تشمله من مدن ومراكز، وبما يسهم في تقريب دوائر اختصاص كلتا المحكمتين لسكان المحافظة، بالإضافة إلى إعادة توزيع القضايا على دوائر هاتين المحكمتين بشكل عادل ومتوازن لتحقيق العدالة الناجزة.

ويسهم مشروع القانون في تيسير إجراءات التقاضي وتقريبها بما يرفع العبء عن كاهل المتقاضين، وضمان سرعة الفصل في القضايا، ويضمن حرصها الدائم على تحقيق العدالة الناجزة.

أنباء لبنانية

«أجواء إيجابية» تواكب الذكرى الخمسين للحرب الأهلية

بيروت ـ ناجي شربل وأحمد عز الدين

سادت أجواء إيجابية في الذكرى الخمسين للحرب الأهلية اللبنانية، لجهة توافر فرصة لحلحلة العقد المزمنة التي حالت دون قيام الدولة، وفي مقدمتها سحب السلاح من جميع الأطراف على الساحة اللبنانية، وليس «حزب الله» وحده. وفي هذا الإطار، فإن الحوار بين الرئيس جوزف عون والحزب، سواء مباشرة أو بالواسطة، سيشكل العنوان الأهم في الأيام والأسابيع المقبلة.

ويوم أمس الأحد المصادف للذكرى الخمسين لاندلاع شرارة الحرب، شارك رئيس الحكومة نواف سلام في الوقوف دقيقة صمت في ساحة الشهداء بوسط بيروت. ووضع محاطا بمحافظ بيروت مروان عبود ومديرة مكتبه هند درويش، إكليلا من الزهور على نصب الشهداء المثقوب برصاصات تعود إلى زمن الحرب. وتحدث سلام إلى إعلاميين واكبوا حضوره في الساحة التي شهدت توقف الحياة فيها خلال ما عرف بـ«حرب السنتين»، ثم نبت العشب البري في أرجائها والمحيط، وشكلت فاصلا ما بين ما أطلق عليه «البيروتيين» بعد تقسيم العاصمة إلى شطرين. وقد تبدلت معالم الساحة والمنطقة المحيطة بها بعد نهاية الحرب، وإطلاق ورشة إعادة الإعمار، وتحولت المنطقة إلى ما يعرف بـ «وسط بيروت»، وصولا إلى اتخاذ صورتها الحالية منطقة أسواق تجارية غير شعبية، تأثرت بالأزمات وأشدها الضائقة الاقتصادية المالية، لكنها كانت في كل مرة تحاول النهوض من جديد.

وكان الرئيس سلام كتب على حسابه في «إكس»: «نقف اليوم لا لنفتح جراحا، بل لنسترجع دروسا يجب ألا تنسى. كل الانتصارات كانت زائفة، وكل الأطراف خرجت خاسرة مهما تباينت الآراء حول أسباب الحرب، فهي تتقاطع عند مسألة غياب الدولة أو عجزها. لا دولة حقيقية إلا في احتكار القوات المسلحة الشرعية للسلاح. فلنطبق بنود الطائف بالكامل، ونصوب ما طبق خلافا لروحه ونسد ثغراته.. مسؤولية الدولة أن تعالج ملفات المفقودين والمخطوفين بجدية وشفافية.. نتذكر معا لنبني معا. فلنجعل من الذكرى الخمسين نقطة تحول.. ولننظر معا إلى لبنان جديد، يليق بتضحيات أبنائه».

البطريرك الماروني الكاردينال بشارة الراعي تناول الذكرى في عظته الأسبوعية من بكركي، في قداس وزياح أحد الشعانين، فقال: «اليوم 13 أبريل 2025 يصادف مرور خمسين سنة على ذكرى اندلاع الحرب الأهلية في لبنان التي مزقت حياتنا وطفولتنا وشبابنا، وشوهت علاقاتنا بلبنان وببعضنا البعض. طوى لبنان صفحة الحرب الأهلية واليوم يطوي صفحة الخروج عن الشرعية ومحاربتها، لكن طي الصفحات لا يكفي. لابد من قراءة الوقائع التي أوصلتنا إلى هذه الحال والتعلم منها لأن من لا يفهم ما ارتكبه من أخطاء يكررها، ولا وقت للتكرار بعد اليوم لأن لبنان يحتاج مستقبلا يليق بتاريخه».

كما تطرق الراعي إلى «التزام المسيحيين السياسي»، فقال: «يلتزمون بخدمة الشخص البشري والمجتمع، من خلال نشاطاتهم السياسية والاقتصادية والإدارية والقضائية والثقافية. على هذا الأساس يتم انتخابهم في المجالس البلدية والاختيارية والبرلمانية وفي النقابات والسلطات العليا.. لكي يتصفوا بالزهد الروحي والتجرد، وبتقدمة الذات والتفاني في خدمة المحبة والحرية والعدالة، وفي إرساء أسس السلام والأخوة الاجتماعية».

وقالت مصادر مطلعة لـ «الأنباء»: «الحوار حول السلاح أشبه بحركة دائرية في الوقت الضائع، في انتظار ظهور إشارات أو تباشير من المفاوضات الأميركية ـ الإيرانية. وإذا كان العنوان هو الملف النووي، فإن نائبة المبعوث الأميركي إلى الشرق الأوسط مورغان أورتاغوس التي تتولى الملف اللبناني، تشارك مع رئيسها الذي يقود هذه المفاوضات ستيف ويتكوف، وستضع ملف السلاح كغيره من الملفات الأخرى المرتبطة بأساس المفاوضات على الطاولة، وان كان العنوان الرئيسي تفكيك البرنامج النووي الإيراني».

وأضافت المصادر: «إذا كان موضوع سحب السلاح قد حسم منذ توقيع اتفاق وقف إطلاق النار في 27 نوفمبر 2024، وتكرس ذلك في المواقف الرسمية، وخصوصا البيان الوزاري للحكومة، فإن التفاهم الإقليمي والدولي حوله من خلال المفاوضات الجارية، يوفر الكثير من البحث والنقاش ويجنب لبنان أي تداعيات سلبية فيما لو ذهبت المسارات نحو مواجهة عسكرية في الإقليم، وبالتالي انعكست موقفا متصلبا في قرار تسليم السلاح».

وأشارت المصادر إلى أن رئيس الجمهورية، وبعد التشاور مع عدد من القيادات الفاعلة والمؤثرة وفي مقدمتها رئيس المجلس النيابي نبيه بري، اختار اعتماد أسلوب الحوار الهادئ لتحقيق الأهداف المنشودة، من دون أن يترك هذا الملف أي وشم في بنية الوحدة الوطنية، وتاليا فإن «واقعية» الرئيس عون تقدمت على «مثالية» الرئيس نواف سلام، الذي انصرف إلى معالجة موضوع الإصلاح المطلوب، فأنجز ملف الإصلاح المالي من خلال إقرار السرية المصرفية وإعادة هيكلة المصارف. إلا أن هذا الملف لن يصل إلى مرحلة الإقرار النهائي مع موعد اجتماع الصندوق النقد الدولي المقبل.

وبإنجاز الحكومة للملف بعد نقاش مطول على مدى ثلاث جلسات، تكون قد رمت الكرة في ملعب المجلس النيابي، على أمل أن يتم سد الفجوة الكبرى أو ترميمها، لجهة الحد من شطب الودائع الكبيرة التي لا تحظى بمواقفة نيابية، خصوصا أن البلاد على أبواب انتخابات بلدية وبعدها الانتخابات النيابية.

رئيس الحكومة نواف سلام مشاركا بالوقوف دقيقة صمت خلال إحياء الذكرى الخمسين للحرب الأهلية عند نصب الشهداء في وسط بيروت (محمود الطويل)

رأى أنه «لا حوار بخصوص نزع السلاح ولا إستراتيجية دفاعية»

النائب أشرف ريفي لـ«الأنباء»: لبنان لا يقوم إلا باجتماع كل أبنائه

بيروت ـ زينة طباره

النائب اللواء أشرف ريفي

قال عضو كتلة «تجدد» النائب اللواء أشرف ريفي في حديث إلى «الأنباء» إن: «ذكرى 13 أبريل 1975 لم تغب يوما عن أذهان اللبنانيين، كجرس إنذار دائم يحذرهم من مخاطر الانزلاق مجددا إلى اقتتال داخلي لا طائل منه سوى إزهاق الأرواح البريئة وتدمير لبنان وإنهاء كيانيته، لاسيما وأن التجارب السابقة على مدى خمسين سنة من اندلاع الحرب الأهلية المقيتة، أثبتت بالأدلة الدامغة أن أحدا لا يستطيع إلغاء الآخر، وان لبنان لكل أبنائه على اختلاف انتماءاتهم الطائفية والمذهبية والمناطقية».

وأضاف وزير العدل السابق: «لم تكن حادثة بوسطة عين الرمانة في 13 أبريل 1975 مجرد صدفة دفعت اللبنانيين إلى الاقتتال وسوق البلاد عنوة باتجاه الخراب، بل انطوت عن سابق تصور وتصميم، على محاولات بعض القوى الإقليمية أخذ لبنان رهينة وورقة رابحة في لعبة النفوذ والتمدد، اذ انه من قرار اقتلاع منظمة التحرير الفلسطينية من لبنان إلى الاحتلال الأسدي للأراضي اللبنانية تحت عنوان قوات ردع، وبعده الاحتلال الإيراني تحت عنوان مقاومة إسرائيل.. المشروع واحد».

وعليه أكد المدير العام السابق لقوى الأمن الداخلي اللواء ريفي، «ان العبرة الوحيدة التي على اللبنانيين الاتعاظ منها، هي أن لبنان الواحد الموحد لا يقوم إلا باجتماع كل أبنائه على اختلاف انتماءاتهم الطائفية والمذهبية تحت سقف الدولة والشرعية والدستور والقوانين المرعية الإجراء. وأي دويلة داخل الدولة شيعية كانت أم سنية أم مسيحية لن تحصد سوى الريح والأوهام. وما النهاية التي بلغتها دويلة حزب الله الإيرانية، سوى خير تأكيد ودليل على أن لبنان عصي على التفكك والسقوط».

وتابع: «العهد الجديد برئاسة العماد جوزف عون، هو الحد الفاصل بين المراحل السابقة التي شهدت أبشع أنواع الغزو والاحتلال والهيمنة والاغتيال والبطش والاستقواء والفساد، وبين المرحلة الراهنة التي استبشر فيها اللبنانيون قيام الدولة الحقيقية الواحدة الموحدة الخالية من العصابات والأذرع الإيرانية المسلحة. وبالتالي عاد لبنان إلى الحضن العربي».

وردا على سؤال قال ريفي: «انتهى دور السلاح غير الشرعي، وبالتالي لا حوار بين اللبنانيين لنزعه، ولا حتى استراتيجية دفاعية يريدها حزب الله للدخول من بوابتها إلى الدولة عموما والسلك العسكري خصوصا، على غرار انضمام الحشد الشعبي في العراق إلى الجيش ومنظومة الدولة. وهذا ما لن نسمح به، سيما وانه سيخلق داخل المؤسسة العسكرية جيوشا مذهبية عقائدية خلافا لمبدأها بالتضحية والوفاء، ولليمين العسكري بالزود عن لبنان».

وختم ريفي: «لفظ السلاح في منطقة جنوب الليطاني آخر أنفاسه، وباتت المنطقة بعهدة الجيش اللبناني وتحت سيطرته. ويبقى على حكومة الرئيس نواف سلام معالجة السلاح شمال الليطاني وعلى كامل الأراضي اللبنانية، من خلال تطبيق القوانين اللبنانية التي تحيل كل حامل للسلاح خارج نطاق الشرعية إلى المحاكم المختصة ومنها إلى السجون. وأي كلام آخر مثل عدم جر البلاد إلى فتنة داخلية، هرطقة وتخريف ومحاولات يائسة بائسة للتهويل والترويع ليس إلا. وعلى أصحاب هذه النظريات ان يعوا لحقيقة دامغة، الا وهي انتهاء زمن معاناة الدولة مع البلطجة».